

GOV/INF/2021/32

٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٢١

مجلس المحافظين

عربي
الأصل: إنكليزي

التحقّق والرصد في جمهورية إيران الإسلامية في ضوء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٣١ (٢٠١٥)

تقرير من المدير العام

١- يتناول هذا التقرير المقدّم من المدير العام إلى مجلس المحافظين وبموازاة ذلك إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (مجلس الأمن)، تنفيذ جمهورية إيران الإسلامية (إيران) لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة. ويقدم التقرير معلومات محدّثة عن التطورات التي طرأت منذ صدور التقرير السابق المقدّم من المدير العام.^١

التفاهم التقني

٢- كما سبقت الإفادة، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، أبلغت إيران الوكالة أنه، بمقتضى قانون جديد أقرّه برلمان إيران،^٢ ستتخذ إيران إجراءات معيّنة تتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، ويشمل ذلك وقف عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة بما يتجاوز اتفاق الضمانات. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠٢١، أبلغ المدير العام إيران بأنّ وقف أنشطة الوكالة في مجال التحقّق والرصد أو الحدّ منها سيكون له أثر خطير على قدرة الوكالة على الإبلاغ عن تنفيذ التزامات إيران ومن شأنه أن يقوّض الثقة البالغة الأهمية في الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني.^٣ وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠٢١، أبلغت إيران الوكالة بأنّ إيران "ستوقف تنفيذ تدابير الشفافية الطوعية، المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة، اعتباراً من ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢١"، بما في ذلك، ضمن جملة أمور، "أحكام البروتوكول الإضافي الملحق باتفاق الضمانات الشاملة" و"البند

^١ الوثيقة GOV/2021/28.

^٢ الوثيقة INFCIRC/953.

^٣ الفقرة ٧ من الوثيقة GOV/2021/10.

المعدّل ٣-١ من الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المعقود مع إيران".^٤

٣- وكما سبقت الإفادة أيضاً، في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢١، في بيان مشترك لنائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، معالي السيد علي أكبر صالح، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، توصّلت الوكالة وإيران إلى تفاهم تقني ثنائي مؤقت، يتفق مع القانون الإيراني،^٥ تُواصل الوكالة بناءً عليه أنشطتها اللازمة للتحقق والرصد لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر، على النحو المبين في المرفق التقني. واتفقت إيران والوكالة أيضاً، في جملة أمور، على أن تواصل إيران تنفيذ اتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة تنفيذاً كاملاً وبدون قيد كما كان الحال من قبل.^٦ وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢١، اتفق المدير العام ونائب الرئيس صالح على أنه (١) سيتواصل تخزين المعلومات التي تجمعها معدّات الرصد الخاصة بالوكالة المشمولة بالتفاهم التقني لمدة شهر إضافي حتى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٢١، (٢) سيتواصل تشغيل المعدات وستكون قادرة على جمع وتخزين المزيد من البيانات خلال هذه الفترة، على النحو المنصوص عليه في البيان المشترك المؤرّخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢١.^٧

٤- وفي رسالة إلى نائب الرئيس صالح، مؤرّخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٢١، أشار المدير العام إلى أن الاتفاق بين إيران والوكالة الذي تمّ التوصل إليه في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢١ سينتهي العمل به في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٢١، وذكر أنه من الضروري للوكالة أن تفهم موقف إيران فيما يتعلق باحتمال استمرار جَمْع البيانات وتسجيلها والاحتفاظ بها بواسطة معدات الرصد والمراقبة التابعة للوكالة، وتعهّد السجلات والاحتفاظ بها، بعد ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٢١.

٥- وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٢١، التقى المدير العام نائب وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، في فيينا، لاستعراض التعاون بين الوكالة وإيران، بما في ذلك الاتفاق المعقود في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢١.

٦- وحتى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٢١، لم ترسل إيران رداً على رسالة المدير العام ولم تُشر إذا ما كانت تعتزم الإبقاء على الترتيب الراهن، المشار إليه في الفقرة ٣ أعلاه، بما يضمن استمرار تشغيل معدات الرصد والمراقبة التابعة للوكالة وتخزين المعلومات التي يتمّ جمعها، على النحو المنصوص عليه في البيان أنف الذكر الصادر في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢١ ومرفقه التقني.

٧- ويشدّد المدير العام على الأهمية الحيوية لمواصلة أنشطة التحقق والرصد اللازمة التي تضطلع بها الوكالة في إيران، بما في ذلك جَمْع البيانات وتخزينها دون انقطاع بواسطة معدات الرصد والمراقبة التابعة لها، وأن ثمة حاجة إلى استجابة فورية من إيران في هذا الصدد.

^٤ الفقرة ٨ من الوثيقة GOV/2021/10.

^٥ المرفق الأول، الوثيقة GOV/2021/10.

^٦ الفقرة ١١ من الوثيقة GOV/2021/10.

^٧ الفقرة ٤ من الوثيقة GOV/INF/2021/31.